عسكر يحذر من خطورة الأفكار المتطرفة على الشباب العربي

حذر عضو مجلس الامة عضو البرلمان العربي النائب عسكر العنزي من خطورة الأفكار المتطرفة التي يروج لها عبر المواقع الالكترونية وتأثيرها على الشباب العربي.

وأكد عسكر في تصريح لـ (كونا) على هامش مشاركته في اجتماع لجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والثقافية والمرأة والشباب في البرلمان العربي ضرورة مقاطعة الدول الداعمة للارهاب مشيرا الى أن المليشيات الارهابية بما فيها ما يسمى تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) ساهمت في تشويه صورة العرب والمسلمين.

وأضاف عسكر أن اللجنة ناقشت عددا من الموضوعات المطروحة على جدول أعمالها وأبرزها الشؤون الاجتماعية المحيطة بالأسرة العربية والمرأة والطفل الى جانب تطوير أداء اللجنة.

ولفت الى ان اللجنة ناقشت كذلك مقترح مقدم من رئيس البرلمان العربي مشعل السلمي بشأن تفعيل بطولة كأس العرب لكرة القدم واعداد توصيات عملية بهذا الجانب.

وأشاد بنتائج المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات وأبرزها اصدار الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة الارهاب «باجماع عربي» داعيا الحكومات العربية الى تفعيل الوثيقة والالتزام بها.

اللجنة ستصوت عليهما في اجتماع 20 فبراير الجاري

«التشريعية» ناقشت اقتراحين بتعديل قانون «المحكمة الدستورية» لتحصين المجلس من الإبطال

ربيع سكر

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماع فرعي عقدته اقتراحين بقانونين بشأن تعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية، واستمعت إلى آراء ممثلي وزارة العدل بشأنهما.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح بمجلس الأمة إن الاقتراح الأول مقدم من النائب محمد الدلال، ويهدف إلى خفض الكفالة من 5 آلاف إلى 3 آلاف دينار، وخفض عدد المحامين المطلوب توقيعهم على عريضة الطعن أمام المحكمة الدستورية من 3 محامين إلى اثنين فقط.

وبين السبيعي أن الاقتراح الثاني مقدم من النائب يوسف الفضالة ويتعلق بتنظيم سلطة المحكمة الدستورية في نظر مرسوم حل مجلس الأمة أو مرسوم الدعوة للانتخابات بحيث يتم الفصل في الطعون قبل موعد الانتخابات بأسبوع أو عشرة أيام، مؤكدا أن اللجنة رأت سلامة المقترح من الناحية الدستورية.

وأكد أن الاقتراحين جديران بالاهتمام، وسيتم استكمال مناقشتهما والتصويت عليهما في اجتماع اللجنة في 20 فبراير الجاري، معربا عن أمله في إقرار قانون تعارض المصالح في الاجتماع ذاته.

من جهته قال النائب يوسف الفضالة إنه حضر اجتماع اللجنة التشريعية لمناقشة اقتراحه بشأن تعديل قانون إنشاء المحكمة الدستورية، وكان هناك استحسان كبير من أعضاء اللجنة للمقترح، ولكنهم يرون إجراء بعض التعديلات على المدد وصياغة القانون.

وأكد الفضالة أن هذه التعديلات مقبولة بالنسبة له إذا كانت تخدم الهدف العام، وهو أن إرادة الأمة يجب ألا تبطل إلا بالشكل الذي رسمه الدستور عن طريق سمو الأمير.

وأشار إلى أن هناك توافقا كاملا على المقترح من قبل اللجنة والحكومة ممثلة بمستشاري وزارة العدل الذين حضروا ولكن الاختلاف كان على المدد فقط.

اجتماع اللجنة التشريعية (تصوير: محمد صابر)

يفتح مجال الاستعانة بجهات أخرى لتقديم الخدمات

«بيئة الأعمال» تقر تعديلات «صندوق المشروعات» بما يخدم تمويل المشاريع

ربيع سكر

أقرت لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اجتماعها تعديلات القانون رقم (98) لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح مقرر اللجنة النائب يوسف الفضالة في تصريح بمجلس الأمة أن الترتيب جار لإدراج القانون على جدول أعمال جلسة اليوم أو الغد.

وبين أن أبرز التعديلات التي أقرتها اللجنة هي إطلاق يد الصندوق في تمويل المشاريع أو المشاركة فيها، كما تطلق يد الصندوق في الإستعانة بجهات أخرى لتقديم الخدمات ويكون مراقبا عليها مما يجعله منظما للعملية أكثر من كونه مشغلا لها.

وقال الفضالة إن اللجنة وافقت على التعديلات منذ أسبوعين، ولكن الحكومة فاجأتنا الأسبوع الماضي وسحبت مشروع القانون المقدم من قبلها لتعديل إحدى مواده، ما أدى إلى عدم إدراج القانون على جدول أعمال الجلسة الماضية.

وفي موضوع آخر، وبصفته مقررا للجنة الشؤون الصحية، أوضح الفضالة أن اللجنة استشعارا منها للمسؤولية عن قانون الصيدلة الذي أصدره مجلس الأمة في 2016، رأينا أن هناك بعض المشاكل تظهر على السطح، ولذلك تم استدعاء الإخوة في وزارة الصحة واتحاد الصيادلة واتحاد موردي الأدوية.

وأكد أن الاجتماع كان مثمرا وتم التعاون من الجميع، وطلبنا من وزارة الصحة تشكيل لجنة تضم ممثلين من إتحاد الصيادلة واتحاد موردي الأدوية لتقديم توصياتهم بهذا الخصوص.

اجتماع لجنة بيئة الاعمال

دعا إلى تعيين الأمناء الذين يستطيعون قيادة البلد نحو مستقبل أفضل

البابطين: إقرار قانون تعيين القياديين سيحد من التعيينات العشوائية

عبد الوهاب البابطين

أعرب النائب عبد الوهاب البابطين عن شكره للجنة المالية البرلمانية على إقرار قانون تعيين القياديين في الجهات الحكومية، معتبرا أن هذا القانون سيحد من التعيينات العشوائية أو التي تتم بالباراشوت.

وأضاف البابطين في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أنه تقدم في دور الانعقاد السابق بخمسة اقتراحات بقوانين في شأن تعيين القياديين، مشيرا إلى أن الأساس هو وضع الرجل المناسب في المكان المناسب. وأوضح البابطين أن هذه المقترحات تعالج طبيعة وآلية تعيين القيادي، مشددا على ضرورة تنظيم تلك العملية.

ودعا البابطين إلى تعيين الأقوياء والأمناء الذين يستطيعون قيادة البلد نحو مستقبل أفضل، وهو ما ركزت عليه المقترحات النيابية التي أقرتها اللجنة المالية. وأضاف أنه «من بين تلك المقترحات كيفية الإعلان عن شواغر الوظائف القيادية بلا إعلان رسمي وتحديد شروط الترشح للوظيفة القيادية»، موضحا أن الاقتراحات تتضمن ضوابط ومعايير للمفاضلة بين المرشحين من خلال لجنة متخصصة وليس عن طريق ترشيحات الوزراء. وبين أن المقترحات تضمنت تحديد مدة للتعيين، لمواجهة الوضع السابق حيث كانت هناك معاناة من استمرار القياديين في المناصب لمدة تصل إلى 20 أو 28 سنة. وقال «قد يكون للحكومة وجهة نظر ولكن أقول إن الحكومة فشلت فشلا ذريعا في تعيين القياديين خلال الفترة السابقة»، داعيا إلى التركيز على منح هذا القانون الأولوية وإقراره في أقرب وقت. وأضاف أن النواب أمام مسؤولية تاريخية لإقرار هذا القانون، مضيفا» لا يهمني رأي الحكومة إذا كانت رافضة ولها الحق في عرض مبرراتها في الجلسة ويبقى التصويت النهائي بيد النواب والقرار للأغلبية». وانتقد البابطين تأخر بعض اللجان في عقد اجتماعها، معتبرا أن هناك خللا في هذا الجانب خصوصا أن اللجان هي مطبخ المجلس.

وقال إن اللجان بدأت الآن بتقديم قوانينها وعلى الحكومة التعاون في إقرار تلك القوانين، مضيفا أن التعاون بين السلطتين مرهون بتجاوب الحكومة مع الملفات المهمة.

وبين أن جلسة الغد سوف تشهد استكمال تعديل قانون الجيش من خلال تعيين غير الكويتيين كضباط صف، لافتا إلى أنه سيتقدم بتعديل فني جزئي على هذا القانون. وأشار البابطين إلى أن هناك طلبا نيابيا بشأن الاستعجال بمناقشة قانون المعاقين.

وحول تقرير اللجنة التشريعية بتعديل اللائحة الداخلية بشأن عدم حبس النواب إلا بعد صدور حكم نهائي بات، أكد البابطين أن هذا القانون يجب أن يأخذ صفة الأولوية لأن هناك وضعا يجب أن يصحح.

وقال البابطين «ربما يخرج النائب بعد فترة حبسه بالبراءة بحكم نهائي ونكون قد أضعنا فترة طويلة على النائب وحرمناه من ممارسة عمله».

وأضاف «الذي يقول إن هذا الاقتراح به تمييز ويخالف الدستور، أقول له إن النائب لديه صلاحيات تختلف عن المواطن العادي وهو يمثل الشعب وبالتالي يجب أن تكون له حماية خاصة تمكنه من القيام بدوره».

الحويلة يقترح إنشاء مجمع للوزارات في مدينة صباح الأحمد

قدم النائب د. محمد الحويلة اقتراحا برغبة بإنشاء مجمع للوزارات في مدينة صباح الأحمد جاء في مقدمته ما يأتي: إن مدينة صباح الأحمد متوقع لها مع التوسع العمراني حولها في المستقبل أن تكون إحدى محافظات الدولة، لذلك يفترض أن يرسم لها كافة الاحتياجات المستقبلية والخدمات فهي من كبرى المدن من حيث المساحة وتعداد السكان، هناك العديد من المرافق في مدينة صباح الأحمد لم يتم الانتهاء منها، والتي تعد من الضروريات التي يحتاج لها أهالي مدينة صباح الأحمد، ومنها إنشاء أفرع لوزارات الدولة للتخفيف على الأهالي من عناء الذهاب إلى العاصمة لإنجاز معاملاتهم.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: إنشاء مجمع للوزارات في مدينة صباح الأحمد يشتمل على جميع الوزارات الخدمية لإنهاء معاناة سكان المدينة من الذهاب إلى العاصمة لإنجاز معاملاتهم.

الخنفور يسأل عن تأخر مشروع وصلة الجسر الرابط بين منطقتي صباح الناصر وكبد

وجه النائب سعد الخنفور سؤالا برلمانيا إلى وزير الأشغال العامة، وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي خطة الوزارة للفترة المقبلة لمعالجة تأخر مشروع وصلة الجسر الواقع على الدائري السادس الرابط بين منطقة صباح الناصر وبين منطقة كبد طوال السنوات السابقة. وجاء في نص السؤال ما يأتي:منذ سنوات طويلة تعثر مشروع وصلة الجسر الواقع على الدائري السادس الرابط بين منطقة صباح الناصر وبين منطقة كبد، وقد تسبب تعطيل هذا المشروع في اختناقات مرورية على مدار السنة لا سيما أنه يقع على دائري رئيسي ويربط منطقة كبد بمختلف المناطق.

وقد مرت سنوات طويلة من دون أي أمل في أن تقوم الوزارة بوضع حد لهذه المشكلة المزمنة والتي أجبرت كثيرا من مرتادي هذا الطريق العام إلى تغيير وجهاتها هروبا من الاختناقات التي يتسببها تعطيل هذا المشروع.

وطالب الخنفور إفادته وتزويده بالآتي:- ما خطة الوزارة للفترة المقبلة لمعالجة تأخر هذا المشروع طوال السنوات السابقة؟

– هل قامت الوزارة بطرح المشروع على شركات أخرى لتنفيذه؟

– ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة مع المقاول الذي تسبب في تعثر هذا المشروع؟

أبل يسأل عن الأمراض المزمنة التي تعد من ضمن الإعاقات

وجه النائب د. خليل أبل سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح في شأن الأمراض المزمنة المعتمدة التي تعد من ضمن الإعاقات وعدم اعتبار أمراض مزمنة أخرى من ضمن حالات الإعاقة.

ونص السؤال على الآتي: الاستفسار عن الأمراض المزمنة والتي منها أمراض القلب والسكري وغيرها المعتبرة لدى الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بـ (الإعاقة المرضية) ويعامل المريض بهذه الأمراض معاملة المعاق ويتم تحديد درجة إعاقته حسب نوع المرض المزمن، بينما هناك أمراض تعتبر مزمنة لا تعد باعتبارها إعاقة.

وطالب عبدالله بإفادته وتزويده بالآتي:

1 – ما الأمراض المزمنة المعتمدة التي تعتبر من الإعاقات؟ مع بيان درجة كل إعاقة ومسماها المعتبرة من الأمراض المزمنة المعتمدة بالهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، وأسباب عدم اعتبار الأمراض المزمنة الأخرى بوصفها من الإعاقات.

2 – تزويدي بكشف يتضمن عدد المرضى الحاصلين على درجات الإعاقة المختلفة للأمراض المزمنة مع بيان اسم المرض وطبيعته ودرجة الإعاقة المعتمدة للمعاق.

3 – تزويدي بكشف يتضمن عدد المرضى المرفوضة طلبات إعاقاتهم الذين لديهم أمراض مزمنة مع بيان اسم المرض وطبيعته وذكر سبب رفض اعتباره معاقا.

4 – هل يعتبر المريض بمرض التصلب العصبي المتعدد (MS) من الأمراض التي يمكن وصفها بأنها إعاقة؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فيرجى توضيح سبب عدم الاعتداد باعتبارها إعاقة أو من الإعاقات الخاصة بالأمراض المزمنة إن لم تكن مدرجة ضمنها.

نظرا لما توليه الكويت من اهتمام بالغ تجاه القضية الفلسطينية

الشاهين يقترح دراسة الصراع العربي الإسرائيلي في مختلف المراحل التعليمية

قدم النائب أسامة الشاهين اقتراحا برغبة لتعميم دراسة مقرر الصراع العربي الإسرائيلي وتحويله إلى مقرر عام على جميع الطلبة في مختلف المراحل التعليمية.

ونص الاقتراح على ما يلي: وافق مجلس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت على الاقتراح المقدم من د. فيصل أبو صليب، ود. شفيق الغبرا بتحويل مقرر الصراع العربي الإسرائيلي إلى مقرر عام لكل طلبة جامعة الكويت.

ولما كان الصراع العربي الإسرائيلي من أهم القضايا التي تشغل الوطن العربي والشرق الأوسط وجميع دول العالم لما يقوم به الاحتلال الإسرائيلي المغتصب في دولة فلسطين من انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقيام بأبشع الجرائم ضد الإنسانية عامة وضد الفلسطينيين العزل خاصة.

ونظرا لما توليه دولة الكويت من اهتمام بالغ تجاه القضية الفلسطينية متمثلة في العمل الدؤوب والدور الريادي الكبير لأمير دولة الكويت وأمير الإنسانية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه – تجاه القضية الفلسطينية، والتي تجلت واضحة في كلمة السيد رئيس مجلس الأمة – السيد مرزوق علي الغانم – أمام كافة شعوب العالم الموجهة لرئيس الوفد الإسرائيلي في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في مدينة (سانت بطرسبورغ) بروسيا، ونعته بلهجة غاضبة بممثل الاحتلال وقتلة الأطفال ومرتكبي جرائم الغصب وإرهاب الدولة.

ولما كان لابد من زيادة الوعي والإدراك لجميع الأجيال القادمة بخطر الكيان الصهيوني الإسرائيلي.

فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تعميم دراسة مقرر الصراع العربي الإسرائيلي وتحويله إلى مقرر عام على جميع الطلبة في مختلف المراحل التعليمية، وليس قصرا على الطلبة الجامعيين فقط.

سأل وزير الخارجية عن الازدواجية في معايير التعامل مع التقييم السنوي للدبلوماسيين

الموزري يسأل وزير المالية عن خسائر هيئة الاستثمار

وجه النائب شعيب الموزري سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد حول التقييم السنوي للدبلوماسيين وهل تم تشكيل لجان للتحقيق في تجاوزات السفارات ماليا وإداريا خلال الفترة من 1 يناير 2007 حتى تاريخه؟

ووجه الموزري سؤالا برلمانيا إلى وزير المالية د. نايف الحجرف نص على الآتي: ما خسائر الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال الفترة من 1 – 4 – 2014 حتى تاريخ الإجابة عن هذا السؤال؟ وما إجراءاتكم للمحافظة على المال العام؟ مع تزويدي بالمستندات كافة المتعلقة بهذا الخصوص.

وفق الجدول الزمني المعلن

المطيري يطالب الحكومة بإستراتيجية واضحة لمعالجة القضية الإسكانية

طالب النائب ماجد المطيري الحكومة بإعداد استراتيجية جادة وواضحة لمعالجة القضية الإسكانية مع تنفيذ الخطة وفق الجدول الزمني المعلن، وأن ترفع يدها عن الأراضي الفضاء داخل النطاق العمراني ليتم استغلالها في توفير البيوت للمواطنين.

كما طالب المطيري في تصريح صحافي بمعالجة المشكلات التي ظهرت أخيرا مثل رداءة البناء وضعفه وهشاشته مشيرا إلى أن الإجراءات التي اتخذتها (الإسكان) غير كافية تجاه ضخامة الخلل الذي تشهده بيوت الحكومة. وأكد ضرورة وجود ضمانات بعدم تكرار التجاوزات التي حدثت في مدن صباح الأحمد وجابر الأحمد وغرب الصليبيخات.

وثمن المطيري توقيع أربعة عقود لمشروع المطلاع وفق ما ذكرت الوزيرة د.جنان بو شهري في اجتماع اللجنة الإسكانية وأنه يشمل 28 ألفا و288 قسيمة. وذكر أن ما استوقف النواب هو تخصيص مساكن عمودية في مدينة صباح الأحمد للكويتيات المتزوجات من غير كويتيين والأرامل والمطلقات رغم بعد المسافة لأن هناك كويتيات يعشن بالقرب من عوائلهن في مناطق بعيدة جدا عن صباح الأحمد ومن غير المنطقي أن يتم نقلهن بعيدا عن الأجواء الأسرية التي اعتدن عليها.

وأضاف أنه من الضروري تخصيص مساكن للكويتيات في كل مشروع تنفذه مؤسسة الرعاية السكنية وإيجاد حل لمشكلة الكويتيات المتزوجات من غير كويتيين وخصوصا المطلقات والأرامل فهناك شروط تعجيزية لأخذ 70 ألف دينار من بنك الائتمان.

ولفت إلى أهمية إعادة النظر في بيوت الدخل المحدود الحكومية المبنية منذ سنين طويلة بذات النماذج والمشاكل ولم تعد تناسب الواقع لأن المواطن فور تسلمه البيت يقوم بتغييرات جذرية حتى تتناسب مع عدد الأسرة.